نووية الأخلاق الإسلامية في الاقتصاد والحياة

عثمان المودن

أستاذ اللغة العربية - باحث بمركز دراسات الدكتوراه - جامعة محمد الخامس - المغرب

ماجستير اقتصاد إسلامي وماجستير علوم شرعية وشهادة دولية في الصيرفة الإسلامية

الحلقة (٢ من ٢)

لا يمكن الحديث عن الاقتصاد الإسلامي بمعزل عن العقيدة الإسلامية، لأن الاقتصاد في الإسلام كالسياسة والاجتماع وكل تفاصيل الأمور العادية والعبادية على السواء، إنما هي جزء من عقيدة شاملة لحياة الإنسان بكل أبعادها ومجالاتها فردا وجماعة؛ فهي عقيدة لا تنفصم ولا تقبل التجزئة، وهي بمثابة المقدمة الضرورية والمدد الروحي والمورد الأساس الذي ينبثق عنه الجانب العملي التطبيقي ويجليه السلوك والسيرة؛ ولا يمكن الحديث عن العقيدة الإسلامية دون الاعتراف بقوة القيم ومركزية الأخلاق فيها، ولا يمكن الحديث عن ذلك كله دون استحضار ربانية المصدر وشرف الهدف والغاية، وشرعية الوسيلة.

قضية: الثلاثية المشؤومة المدمرة في الفكر الاقتصادي الأرضي، ومصفاة الأخلاق الإسلامية، وفيها ثلاث مسائل

– المسألة الأولى: الندرة الموردية، مشكلة العلاقة الاختلالية بين الموارد والحاجات

لقد اختارت النظم الاقتصادية الوضعية وجهة أخرى مغايرة لطبيعة الأشياء، وانصرفت إليها مخطئة نقطة الانطلاق، فتاهت في الطريق وضيعت الوصول؛ فقد اعتبر الاقتصاد الغربي، فكرة الندرة هي المشكلة الأساسية في الاقتصاد، وعليها بنى نظرياته وسياساته وبرامج عمله واقتراحات حلوله، وتتلخص هذه الفكرة في النظرية المالتوسية[1] المعروفة بالمتوالية الهندسية في تزايد السكان مقابل المتوالية الحسابية في تزايد الغذاء، ومفادها أن هناك علاقة عكسية بين التغير في أعداد السكان والتغير في حجم الموارد الغذائية، ويفسر هذا قدرة الإنسان على التكاثر في مقابل بخل الطبيعة وعجز الأرض عن إنتاج ما يلزم

[1] - نسبة إلى صاحبها: الاقتصادي الكاهن الإنجليزي (توماس روبرت مالتوس المتوفى سنة 1834م) المشهور بنظرياته في التكاثر السكاني

عدد السكان المتزايد من الغذاء؛ وقد رافقت هذه الفكرة وزامَنَتْها فكرة أخرى تُدعى: فكرة الصراع الداروينية[1]، تدعو إلى الصراع والهيمنة والغلبة من أجل البقاء، الذي لا يتحقق إلا للقوي على حساب الضعيف؛ والحقيقة أن هذه الفكرة هي وليدة التي سبقتها ونتيجتها المباشرة؛ لأنها ظهرت ونشأت وتبلورت في ظل وضع قاتم مأزوم، وضع ملامحه الأولى توماس مالتوس وغيره من الماديين الذين يرون أن الصراع من أجل البقاء هو الأصل في حياة الكائنات الحية، وهذا ما سوغ لمالتوس الدعوة لفرض قيود على طبقة الفقراء عن طريق منع الزواج المبكر، ومنع الزيادة في النسل ومنع تقديم المساعدات لهم، ورفض إنفاق الدولة على العاطلين، والزيادة في أجور العمال.. بل إنه في موقف أكثر شططا وتطرفا، اعتبر كل الكوارث الطبيعية من زلازل وأعاصير وفيضانات وبراكين وقحط.. أحداثا إيجابية؛ وأن كل الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان مطلوبة، كالحروب والأمراض والمجاعات وغيرها، لأنها تساهم في علاج العلاقة المختلة بين الموارد وعناصر الإنتاج من جهة، والحاجات والرغبات من جهة ثانية، والتي لا سبيل لعلاجها سوى بتقليص أعداد البشر، بدرجة تقل عما توفره سلة الغذاء.

وليس غريبا ولا مستحيلا عقلا، أن تكون الافتراضات أو الاتهامات أو المؤامرات – أيا كان المسمى – سواء التي تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي فكاهة أو نكاية، أو التي نشرتها وأعلنتها كثير من التقارير والبحوث الصادرة عن اللجان العلمية في السنتين الأخيرتين، عن أخطر كوارث وجوائح القرن الواحد والعشرين: (جائحة كورونا) بكون فيروس (كوفيد ١٩) سلاحا بيولوجيا من صنع الإنسان، جزء من الفكرة المالتوسية التي لا شك، لها اليوم كالبارحة، دعاة ومناصرين متحمسين، ممن ينحازون ويتشوقون للحلول التي اقترحها مالتوس في زمانه.

إن ما سبق، ما هو سوى نماذج مصغرة لممارسات عملية وإجراءات فعلية، لما تدعو المذهبية المادية إلى تطبيقه وتتبنى الدعوة إليه، علما أن كل هذه الممارسات ومثيلاتها تستمد حجية صحتها ومبررات تصريفها، من ثلاثة عناصر مشؤومة مدمرة هي: الندرة، الاكتظاظ السكاني، والحرية بصورها المعلنة المعروفة: حرية الملكية الفردية، حرية الاستغلال والإنتاج كما وكيفا ونوعا، وحرية الاستهلاك[2]؛ ويظهر منذ البداية، أن هذا النظام الاقتصادي السائد اليوم، يؤمن بالمصالح الفردية ويطلق العنان للأنانية والحرية

[1] - نسبة إلى صاحبها:عالم الأحياء (تشارلز روبرت داروين المتوفى سنة 1882م) مؤسس نظرية التطور

[2] - (ينظر): اقتصادنا، السيد محمد باقر الصدر، ط: 2، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ص: 260 وما بعدها

وقهر الضعفاء، ويعتبر الرغبة والشهوة محددين رئيسين كافيين لمعنى الحاجة في المجال الاقتصادي، بل إن الشهوة والرغبة هما الحاجة نفسها، وبالتالي فالحاجة في مذهب النظام الاقتصادي المعاصر واجبة الإشباع، لأنها رغبة لا ضابط ولا كابح لها، ولا ضمان لتحصيلها في ظل محدودية الموارد وتزايد الحاجات وازدحام الناس؛ الأمر الذي يقتضي السعي إلى إحرازها بكل وسيلة وفي كل زمان وعلى حساب الآخرين، بغض النظر عن آثارها وعواقبها السلبية ومفاسدها في الدين والدنيا؛ فالربا والخمر والبغاء والميسر والرشوة والاحتكار والغش والاتجار في الممنوعات وغيرها، تظهر كلها نافعة وذات قيمة اقتصادية، لأن الرغبة مسكونة فيها ومهيمنة عليها، ولأن فيها منافع من جهة كسب المال وتلبية الحاجات، وتعظيم الثروة و(تأمين البقاء)، وهذا يكفي – في نظرهم– لجعلها مشروعة اقتصاديا.

وإذا كان هذا حال منتسبي الاقتصادات الوضعية، بحيث أن عقيدتهم يواطئ فيها فعلهم وسلوكهم قلبهم وقولهم، فإن ما يَخزُ الضمير ويُبَكِّتُه، وما يؤسف له ويتحسر عليه في الجانب الآخر، هو أن المسلم الذي نزل عليه الكتاب: **تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين** (النحل: ٨٩) وجاءه الرسول **صلى الله عليه وسلم** بالهدى والدين الحق، بعدما كان في ضلالة وجهالة: **لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين** (آل عمران: ١٦٤)؛ سمح لغيره من المتولين المعرضين المدبرين عن شريعة الله، المنكرين لهدي رسوله، ومن مرضى القلوب ومنحرفي السلوك، ومن ناكري الدين والأخلاق في الاقتصاد، ومن التابعين اللاهثين وراء أهل الأهواء والبدع الخرقاء، في الاقتصاد والسياسة والإدارة والإعلام والسلوك.. تصديقا لنبوءة رسول الرحمة **صلى الله عليه وسلم: حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه**[1]؛ بأن يغزوا عقله ويتملكوا فكره، ويجروه جرا إلى ساحة جدل يكون كما قال مؤسس علم الاجتماع: " المغلوب فيها مولع أبدا بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده"[2]؛ وللأسف أيضا، أن الاقتصادي المسلم اليوم، قبل بقواعد ما يسمى عندهم: (الفرد الاقتصادي)؛ وهي قواعد بشرية وضعية أساسها تعظيم الثروة؛ تخدم على مستوى الفرد، تحقيق أقصى فائدة ومنفعة مادية خاصة

[1] - حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه الشيخان في صحيحيهما
[2] - ابن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، ط:1، دار يعرب، دمشق، 2004م، ج:1، ص: 283

به، بصرف النظر عن مضمون وجوهر وقيمة هذه المنفعة، وعن وسائل وأساليب تحصيلها، وعن توابعها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها؛ وتخدم على مستوى الدولة، مبدأ النمو في إجمالي الناتج المحلي أو ما يعرف عندهم خطأ وعماية ب: (الرشد الاقتصادي)، والرشد في الحقيقة، من هذا الاقتصاد براء؛ وذلك رغم تغاير الأشياء وتمايزها في شريعة ضميره[1]، ورغم إدراكه بأن تمايز الأشياء في الأذهان والعقول، يستوجب تمايزها في الأعيان؛ وبالتالي لا يمكن للشيء الواحد أن تكون له من جهة واحدة أكثر من حقيقة واحدة؛ ورغم تحققه من أن شريعة دينه زادت من إدراكه وفهمه وفقهه للجوانب الاقتصادية في العمل والإنتاج والمال والتنمية، والتوازن والتوزيع وغير ذلك، بعد أن أوضحت صالحها وفاسدها، وميزت خيرها عن شرها، والمقبول عن المردود، مما يفرض العيش بالإسلام معرفة وممارسة، وبالتالي لا يمكن ادعاء الإسلام والدعوة إليه بالقول، مع رفضه وإبطاله بالفعل.

وفي غمرة هذا التردد والضعف والاضطراب والتردي الفكري والتغرير الاقتصادي، جاءت النتيجة طبقا لمنطق ورغبة المُغَرِّر المُهَيْمِن الغالب، وكانت النتيجة كذلك، أن ذاق المسلم ويلات النموذج الغربي في الاقتصاد.. نموذجًا يفهم الرشد ويروج له على أنه:" نجاح الشخص بتحقيق الحصول على أعلى مستوى من الحيازة المادية، لبلوغ أقصى إشباع لحاجاته وشهواته في بعد زمني محدد، وهي الحياة الدنيا"[2].

تلكم الأسباب جميعها ونظائرها، وما ينتج عنها من ظلم وفقر وأكل أموال الناس بالباطل، وبطالة واضطراب في سوق المال والاستثمار وغيرها من موبقات (الرشد الاقتصادي الغربي) مردها إلى غياب أو تغييب المقاصد العقيدية في النظم الاقتصادية، وحتما مردها أيضا إلى غياب أو تغييب القيم الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية.

ومرة أخرى يجدر التذكير والتأكيد، على أن الإسلام بدأ عمله في الإنسان من داخله، على اعتبار أن الأخلاق داخلة في تحديد ماهيته وهويته ومقامه عند ربه؛ فصاغه صياغة موسومة بتربية خلقية سامية، تصفي باطنه وتروض قلبه، وتفرض عليه أن يلبس كل تخطيطاته ونشاطاته وتصرفاته الاقتصادية على الأرض، لباس السماء؛ فيتعامل مع محيطه المادي ومن فيه وفق ميزان الحرية في التملك والاستغلال والاستهلاك المطبوع بالحق والعدالة، ومن منطلق أن ذلك مطلب عقدي أخلاقي شرعي، مكونا في النهاية

[1] - تعبير استعمله عبد الله دراز في المرجع السابق في سياق بيان قيمة القوة الباطنة (العقل)، وبيان أسبقيتها في الوجود على شريعة الدين

[2] - خالد التركماني، المذهب الاقتصادي الإسلامي، مكتبة السوادي، جدة، 1411هجرية، ص: 340

مجتمعا مجتثا دوافع الحقد والظلم.. ولذلك فإن تطبيق الاقتصاد الإسلامي يبدأ بتهيئة الأرضية الموصلة إليه، ويبدأ بعمران الإنسان ليعمر هو بدوره الأرض، عمرانا يحقق مقتضى إرادة الله، وهي خلافة الإنسان ربه في الأرض باعتباره أقدر كفاءة، وأجدر أن يُسَخَّرَ له الكون، ويحمل مسؤولية التسخير وأمانة الاستخلاف؛ ولا يحتاج إلى كثير جهد لمعرفة أن المقصود من عمران الانسان هو: إشباعه وتحصينه بأخلاقيات الاقتصاد ومبادئه الفاضلة، كما لا يحتاج إلى عناء فكر، لمعرفة أن علاقة عمران الإنسان بعمران البنيان، هي علاقة طردية وشرطية بين مستوى تمسك المسلم بالدين والأخلاق وبين وفرة الخيارات ورخاء الأرض..

ولا يعزب عن عاقل في هذا السياق، أن هذه العلاقة تحتم على الإنسان، أن ينظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة مغايرة، توافق يقينيات العقل السليم، المسندة بالنصوص الشرعية الواضحة؛ إذ ليست الندرة ولا زيادة السكان، ولا وجود الحاجات (الرغبات والشهوات) غير المحدودة، هي المسؤولة المباشرة عن المشكلات الاقتصادية، بل المسؤولية كلها يتحملها الإنسان في غفلته عن وحي ربه، وفي تبرمه من هدي المبعوث رحمة إليه أولا، وفي فهمه لهذه الثلاثية وتقديره لتعامله معها ثانيا، من حيث أنها تستخبره عن دينه، وتسأله عن أخلاقه.

فالاقتصاد الإسلامي لا يقر بمسألة **الندرة** على هيئة ما يراها غيره، لأن الموارد دائما موجودة كما أنها ليست محدودة بل هي سابغة لا تنقطع، تؤكد كفاية الرزق وكفافه: **أليس الله بكاف عبده** (الزمر: ٣٦)، أليس يقول رب العزة: **ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير** (لقمان: ٢٠)؛ ويقول جل وعلا: **وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار** (إبراهيم: ٣٤)؛ لكنها موارد منظومة، موزونة، مقدرة ومختارة، وفق إرادة الله وحكمته، انسجاما كما وكيفا ونفعا وصلاحا، مع أعداد الحاجات وأعداد الناس، في كل زمان ومكان[1]؛ قال تعالى: **والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين وإن من شيء**

[1] - (ينظر): اقتصاد الأمن الاجتماعي: التحدي والاستجابة، العوران أحمد فراس، ط: 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2014م، ص:183

إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم (الحجر: ١٩–٢١)؛ قال ابن كثير في شرح هذه الآيات: " يخبر تعالى أنه مالك كل شيء وأن كل شيء سهل عليه يسير لديه وأن عنده خزائن الأشياء من جميع الصنوف"[1]؛ وقال النسفي في الآية نفسها: " ذكر الخزائن تمثيل والمعنى، وما من شيء ينتفع به العباد إلا ونحن قادرون على إيجاده وتكوينه والإنعام به وما نعطيه إلا بمقدار معلوم"[2].

إن الموارد والأرزاق وكل النعم، خزائن الله سبحانه وتعالى ومقدوراته، لأنها كلها مجموعة في خزائن قدرته وغناه جل وعلا؛ ينزلها لجميع عباده بتقدير محدد كما ونوعا، وفي وقت معلوم، فيعطي ويمنع، ويفقر ويغني، ويخفض ويرفع، ويضر وينفع ويزيد وينزع، كما يشاء لمن يشاء، ووفق ما له في ذلك من الحكمة.

ولأن الله عليم خبير، فهو سبحانه محيط بخفايا وأحوال الإنسان، وخبير بأمراض النفس، وقوة إهاجة الرغبة والشهوة لها، وما ينجر عن ذلك من أخلاق سافلة وسلوك سفيه، فقد اقتضت حكمته سبحانه، ألا يقع البغي والطغيان ابتداء، ولذلك قال: **ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء إنه بعباده خبير بصير** (الشورى: ٢٧)؛ وقد جاء في التفسير الميسر في بيان هذه الآية: "ولو بسط الله الرزق لعباده فوسعه عليهم لبغوا في الأرض أَشَرًا وبَطَرًا – الأَشَرُ والبَطَرُ معناهما: الغلو في المرح والزهو والاستخفاف لدرجة كفران النعمة وغمطها– ولطغى بعضهم على بعض؛ ولكن الله ينزل أرزاقهم بقدر ما يشاء لكفايتهم، إنه بعباده خبير بما يصلحهم، بصير بتدبيرهم وتصريف أحوالهم"[3]؛ وأما إن وقع العصيان والكفران بنعم الله، والظلم والبغي على خلق الله، واستسلم الإنسان لغواية الشيطان ولحديث النفس الأمارة بالفواحش، المزينة للشهوات الموقعة في المهلكات، على غرار فرعون الذي حكى عنه القرآن يقول مستعليا متجبرا: **أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون** (الزخرف: ٥١)؛ وعلى غرار قارون الذي أَشِرَ واغْتَر بما آتاه الله من المال والثروة، فاستكبر ورَدَّ معبرا عن الفساد والظلم بشتى

---

[1] - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد السلامة،ط:2، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م، ج:4، ص: 529- 530

[2] - أبو البركات النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح: سيد زكريا، د.ط.ت، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، ص: 567

[3] - نخبة من العلماء بإشراف صالح آل الشيخ، التفسير الميسر، ط:2، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، 2009م، ص:486

معانيهما: **إنما أوتيته على علم عندي**،(القصص: ٧٨)، وعلى غرار ذي الجنتين الذي ازدرى الفقير إذ قال وهو يحاوره: **أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا** (الكهف: ٣٤)، وجحد آلاء ربه، مطمئنا إلى متاع الغرور الزائل، فقال تعالى حاكيا عنه: **ودخل جنته وهو ظالم لنفسه قال ما أظن أن تبيد هذه أبدا وما أظن الساعة قائمة ولئن رددت إلى ربي لأجدن خيرا منها منقلبا** (الكهف: ٣٥-٣٦)؛ وغيرهم كثير من الأمم والأفراد، ممن أخبر القرآن الكريم والحديث الشريف عن سوء أخلاقهم وعاقبة أمرهم، كقوم شعيب وقوم لوط وقوم عاد.. وكل من كَنَد نعم ربه، وفسق وعتا، وثبت على الكفر واشتغل بالظلم والفساد، وساءت أخلاقه وخبث سلوكه في الاقتصاد والتجارة وسائر المعاملات بالغش والمكر والخداع والتدليس والفحش.. فالحساب لاريب موجود، والعقاب حتما غير مردود؛ فلقد أخذ الله سبحانه قوم نوح بالغرق والطوفان، وقوم شعيب بالنار المحرقة والصيحة والرجفة، وقوم لوط بمطر السوء والحاصب، وقوم هود بالصاعقة والريح العاتية، وقوم ثمود بالعذاب الهون، وقوم فرعون بالطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم، وقوم سبأ وأصحاب الرس بضيق الأرزاق والخوف، وأخذ سبحانه قارون بالخسف، وفرعون وهامان بالغرق، والنمرود ملك بابل بالبعوضة كما ورد في كتب التفاسير.. كل هؤلاء طغاة، عرفوا نعمة الله وتَنَعَّموها وتَرَفَّهوها ثم أنكروها، وكتموا الحق ونكروه وهم على علم به؛ وهُمْ وإن تفاوتت أزمنتهم، وتعددت وتباينت صور طغيانهم، لكن يجمعهم انتكاس العقل، وخبث النفس، ورين القلب، وكل ذلك جلاه انحراف الأخلاق، ولذلك أمعنوا في الظلم بشتى أنواعه، وأفرطوا في الزهو والعناد والطغوى؛ بدليل قوله سبحانه: **إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى** (العلق: ٦-٧).

وإنصافا للعقل السليم أيا كان، فإن كثيرا ممن يمتلكونه من أهل حضارة الغرب، قد أدركوا بإعماله، أن مسألة الندرة لا صلة لها بالمشكلة الاقتصادية؛ حين نظروا بعلم ووعي وتبصر ونقد وتجرد للاستراتيجيات الاقتصادية المتبعة، فوجدوها اهتمت بدعم زيادة الإنتاج وتعظيم الثروة وتركيزها في يد قلة من أصحاب النفوذ والسيطرة، بدل توفير الغذاء ودعم إنهاء الجوع في المجتمع البشري، وبالتالي اقتنعوا وانتهوا إلى أن هذه الاستراتيجيات هي في الواقع، صانعة الندرة وصانعة الجوع وصانعة الخلل الناتج عن سيطرة غير عادلة؛ وهذا معناه أن الأزمة والمشكلة الرئيسة في الاقتصاد ليست في "بشر أكثر مما يجب وأرض أقل مما

يجب"[1]، اي في التفاوت الكبير المزعوم بين الموارد والحاجات، وليست في زيادة إنتاج الغذاء؛ ولكنها في غياب الأخلاق والقيم وعلى رأسها العدالة؛ وهذا ما يفهم من كلام صاحبي أبرز كتاب في هذا الباب في التاريخ المعاصر القريب بدءاً من عنوانه: صناعة الجوع.. خرافة الندرة، وانتهاء بما قالا:" إن تشخيص الجوع بأنه نتيجة لندرة الغذاء والأرض هو لوم للطبيعة على مشكلات من صنع البشر"[2]، ويزيدا الأمر توضيحا فيجزمان في مكان آخر من نفس الكتاب بأن" الندرة ليست سبب الجوع، وزيادة الإنتاج مهما كبرت لا يمكنها أبدا بذاتها أن تحل المشكلة"[3]؛ وفي هذا دليل على خرافية الندرة، وعلى حقيقة المشكلة الاقتصادية التي تكمن في الخضوع للواقع المادي والهبوط من السماء إلى الأرض بالإعراض عن شريعة السماء والتشبث بمتاع الدنيا ولذاتها دون قيد خلقي ولا شرط فضائلي.

المسألة الثانية: التضخم السكاني، مشكلة الصراع من أجل البقاء

من حيث المبدأ، يعلن الاقتصاد الإسلامي منذ البداية بأنه لا يرى الزيادة في السكان واكتظاظ الأرض بهم سبب المشكلات الاقتصادية، وبالتالي فإن مسألة البقاء ليست محكومة ومشروطة بصراع الأعداد السكانية، كما في النظرية المالتوسية وحليفاتها المادية، التي جعلت صراع الإنسان لأخيه الإنسان أقسى وأسوأ أنواع صراعات الكائنات الحية؛ علما أن جملة: الصراع من أجل البقاء، إنما هي عنوان أطلق في الأصل لوصف الحياة في الغابات والبراري حيث السباع والضباع والقوي يلتهم الضعيف، لكن هذا الصراع أصبح ظاهرا بين بني البشر أكثر من غيرهم؛ ولعل الواقع أوضح حتى من أن يشار إليه: غزو وقتل وتهجير واتجار في البشر واغتصاب للموارد وقهر واستعباد للأفراد والشعوب.. هذا بالرغم من التشريعات والقوانين والأنظمة، وبالرغم من الدساتير والعهود والمواثيق، التي تجعل احترام حق الإنسان في الحياة أولى أولوياتها وعلى رأس قائمة نداءاتها ومطالبها.

إن العنصر البشري في نظر الإسلام عنصر إضافة وقوة، وهو مورد وليس عقبة كما أوضح صاحبا كتاب: (صناعة الجوع) في فصله الثاني، وإن وجود الواحد وبقائه مرتبط بوجود وبقاء الآخرين، وهذا يفترض التعايش والتعاون من أجل التكامل الضامن للبقاء، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال قبول فكرة

[1] - عبارة مقتبسة من كتاب: صناعة الجوع.. خرافة الندرة، لفرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، تدل على زيادة البشر والحاجات وقلة الموارد

[2] - فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع.. خرافة الندرة، تر: أحمد حسان، عالم المعرفة، 1983م، ص: 17

[3] - نفس المرجع، ص: 109- 110

حصول البقاء في ظل الصراع وإراقة الدماء وإفناء الآخر؛ ولو صح ذلك ما حذر الإسلام من اعتداء الإنسان على غيره تحذيرا شديدا، وما نهى الله سبحانه وتعالى نهي تحريم في أكثر من موضع عن قتل النفس فقال: **ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق** (الإسراء: ٣٣)؛ وعن قتل الأولاد خشية فقر متوقع، فقال جل وعلا: **ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكُم** (الإسراء: ٣١)، أو خشية فقر محقق، فقال سبحانه: **ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم** (الأنعام: ١٥١)؛ ولو صح ذلك أيضا، ما رغب النبي **صلى الله عليه وسلم** في الزواج من المرأة الولود (التي تكثر ولادتها) لتكثير سواد الأمة إذ قال: "**تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم**"[1]؛ ولو صح ذلك، ما نعت النبي **صلى الله عليه وسلم** العزل (عزل الرجل ماءه عن زوجته، وهو طريقة لمنع الحمل ولتحديد النسل) بالوأد الخفي لمشابهته في الأثر والنتيجة للوأد الظاهر الذي كان في الجاهلية، فقال **صلى الله عليه وسلم** لما سئل عنه: "**ذلك الوأد الخفي**، وقرأ: **وإذا الموءودة سئلت**"[2]؛ بل لو صح ذلك، لاتهمت صفات الله وأسماءه بالتناقض والمخالفة، ولأدينت كرامة الإنسان عند ربه؛ فلا يعقل ولا يستساغ الجمع بين الخالق المحصي العليم الخبير من جهة، والرازق الوهاب القادر الواجد الغني الكريم من جهة أخرى؛ إذا كان الله سبحانه وتعالى قد كرم بني آدم وأحصى كل شيء وسبق في علمه ما كان وما سيكون من الأحوال والأعداد إلى يوم القيامة.. ولم يُقَدِّر لهم أرزاقهم، ولم يتكفل بأقواتهم، ولم يضمنها للأعداد المتزايدة والأجيال القادمة من خلقه، وهو يملك كل شيء وبيده خزائن كل شيء، ولفظ الرازق والرزاق لا تقال إلا له جل وعلا..

إن العنصر البشري في شريعة الله ودينه هو الأولى بالاهتمام زيادة ورعاية، لأنه هو حامل الأمانة، وهو المخصوص بالمميزات التي يَفْضُلُ بها سائر الكائنات، وهو المأمور بالبناء والتعمير في إطار مبدأ مذهبي متفرد هو: الاستخلاف بحمولته العقيدية والعبادية والأخلاقية؛ وهذا الأصل لا يلتفت إلى الزيادة العددية للسكان، ولا يقيم لها وزنا، فالرزق مقضي وموفور ومقسوم ومكتوب، وإنما يركز على الدور الذي يجب أن يمارسه كل إنسان في عمارة الأرض، وفي نفع الخلق، لأنه مبدأ يختص بكل فرد يستجيب لمقتضيات نداءات الإيمان الواردة في القرآن الكريم، والتي تصب كلها في اتجاه تحقيق الهدف الأمثل

---

[1] - حديث معقل بن يسار، أخرجه أبو داود والنسائي في سننيهما
[2] - حديث جدامة بنت وهب الأسدية، أخرجه مسلم في صحيحه

والمقصد الأساس للشريعة الإسلامية، ف"المعلوم من الشريعة أنها شرعت لمصالح العباد، فالتكليف كله إما لدرء مفسدة وإما لجلب مصلحة أو لهما معا"[1]، و"الشريعة كلها مصالح، إما تدرأ فاسداً أو تجلب مصالحًا"[2]؛ وهكذا فإن كل إنسان ليس رقما إضافيا يرفع العدد فقط، وليس وحدة **(بشرية)** في(متواليتهم الهندسية)، تنتج وتستهلك وتتكاثر، وتنهك الموارد وتستنزفها، وتتصارع وتتقاتل من أجل البقاء؛ وإنما هو وحدة **(إنسانية)** مستخلفة مكلفة من بارئها، تختزن كما هائلا من الزاد الروحي والأخلاقي، الذي يفترض أن يعطيه الفرصة ويهيئ له الوسائل، للبناء والاستثمار والتنمية، ما أتمر بأوامر الله فأدى الطاعات، وانتهى عن نواهيه فاعتزل المعاصي والسيئات .

إن ما سبق، ينبهنا إلى أمر مهم جدا هو : الفرق الواضح بين نظرية البقاء ومبدأ الاستخلاف؛ فالأولى أساسها آني مادي أناني صرف، الإنسان فيها فرد اقتصادي ذاتي الاهتمام، شغله الشاغل هو إشباع شهواته ورغباته على حساب الآخرين؛ وأما الثاني فإنساني آني ومآلي، يجمع بين الروح والمادة، الفرد فيه إنسان اجتماعي اقتصادي، يزاوج بين ابتغاء الآخرة دون أن يفرط في حظه من الدنيا، يبحث عن سعادته دون إشقاء الآخرين، وعلى أمنه دون فتنة الآخرين، وعلى تلبية حاجاته دون حرمان الآخرين.. يعترف بالنعم ويشكر المنعم؛ وهذا الفرق أوضح حين تنزيله على الواقع الاقتصادي؛ ففي الاقتصادات الوضعية سواء المعاصرة أو التي مضت، الحياة تقوم على المواجهة والمغالبة والتقاتل والصراع، مما يعني غياب القيم وتواري الأخلاق، وكفى بهذا سببا في حصول الفتن والأزمات، وفشل التعامل مع القضايا الاقتصادية الحقيقية العالقة؛ وفي هذا السياق يقول بعض العارفين، عن بطل الاقتصاد الوضعي الرأسمالي المعاصر وحارسه الأمين، أمريكا : "الانهيار التدريجي الكامل للسلوك الأخلاقي في مختلف الصناعات المالية حَوَّلَ السوق المالية بل العقارية الأمريكية إلى أكبر ملهى عرفته البشرية"[3]؛ وفي نفس السياق، أكد رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، بعد أن استعرض أسباب الاختلالات الاقتصادية وأوضح نتائجها المدمرة، التي جاءت معاكسة لكل الوعود والالتزامات التي وعد بها أرباب الاقتصاد الوضعي، على

---

[1] - الشاطبي، الموافقات، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط:1، دار ابن عفان، 1997م، ج:1، ص: 318

[2] - العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ط: 1991م، مكتبة الكليات الأزهرية، ج:1، ص:11

[3] - العوران أحمد فراس، اقتصاد الأمن الاجتماعي: التحدي والاستجابة، ط:1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2014م، ص: 79

مستوى الغذاء والصحة والبيئة والأمن الاجتماعي والتنمية.. بأنه: فساد العالم، فساد حكامه ومن في حكمهم، فروسيا تخوف العالم بحرب عالمية لقناعة رئيسها بأن الحرب قد تكون وسيلة لإصلاح أحوال العالم وحلا لأزماته، والصين تجوع العالم باحتكار غذائه، وأمريكا منهمكة في زعزعة استقرار العالم وإفساد نقوده وإخضاعه بالديون[1]؛ وهكذا تتضافر جهود الأخلاق التوحشية على إخضاع شعوب العالم عبر استنزاف الموارد وصناعة الجوع.

إن مبدأ الاستخلاف مبدأ حاسم، في توجيه بوصلة الفكر الاقتصادي إلى الوجهة السليمة، الضابطة للنظام الاقتصادي التطبيقي، وفي كشف وتحديد المشكلات الاقتصادية الحقيقية، لأنه مبدأ يبني ممارسات الاقتصاد والسوق والمال على أسس ومبادئ ومحددات عملية، أولها: تكريم الإنسان وتكليفه، ثم الحرية والاعتدال والعدالة، والتكامل والمسؤولية وإعادة التوزيع، والإحسان والرقابة والكفاءة، والحوكمة والاستدامة.. ويرفق كل هذه المبادئ بمَعين أخلاقي نَضَّاح بالخير والنفع لكل الناس، يمتح منه المسلم، ما يبعده عن إهدار الجانب الوضيء فيه، وما ينجيه من مهلكات حب الدنيا ومتاعها، التي يمتلئ تاريخ الظلم بنماذج أقوام وأفراد انتقم الله منهم بسببها.

المسألة الثالثة: الحرية النفعية على إطلاقها، مشكلة حدود السباق نحو" كل محاولة جدية لإشباع حاجة مادية"[2]. أما الحرية، فشأنها في الاقتصاد عظيم وخطير؛ لكن قبل ذلك يلزم التأكيد على أمر مهم، وهو أن الحرية وحدة لا تتجزأ، وبالتالي فهي مطلوبة أو مضمونة، في الاعتقاد والسياسة والاجتماع والاقتصاد، وفي كل جوانب حياة الإنسان وفكره؛ لذلك فهي منحة لم يعطها غيره من الخلق، وهي وسام شرف لم يَتَوَسَّمْه أحد سواه؛ والحرية قوة تجعل صاحبها قادرا على الاختيار بين الفعل ونقيضه، بل بين الفعل وعدمه؛ إذ بإمكانه أن يكون غاشا أو نزيها، أمينا أو خائنا، سارقا أو عفيفا، مرابيا أو محسنا، مطففا أو سمحا، كريما أو بخيلا، مبذرا أو معتدلا.. بل كافرا أو مؤمنا؛ كما يمكنه أن يقبل على فعل أو يعرض عنه، وفق ما يقدر عليه أو ما يدفعه إليه أو ما يهدف إليه منه؛ ووفق تعاليم الإسلام التي هي بين جبر وزجر وتَخَيُّر، وهذا يعني أن الإنسان ليس محكوما ببعضه الغريزي، أو ما يسمى في أدبيات النزعة العلمية الوضعية ب: الحتميات البيولوجية في الإنسان، التي تهمل الدين والعقل والإرادة وتقهر الحرية؛

---

[1] - (ينظر): مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، سامر مظهر قنطقجي، كيف: أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف، عدد:117، فبراير 2022م، ص: 9 وما بعدها

[2] - عبارة تتردد كثيرا في حقل الممارسات الاقتصادية المبنية على أسس الفلسفة البراغماتية النفعية

وتشرع الطريق أمام الدوافع والمنبهات الغريزية للتحكم في سلوك الإنسان فلا ينقاد إلا لها؛ بل إن أمامه كما كبيرا من الإمكانات والفرص والامتيازات، وإن أمامه عُدَّةً شرعية وعقلية تتيح له التَّخَيُّرَ بين البدائل والأعواض، بعد سبرها وفحصها بنية حرة وقدرة على التمييز، ومعرفة ما صفا منها وما كدر، وهل هي على طاعة أم على معصية، وبالتالي يكون مسؤولا عن قراراته فيتقدم أو يتأخر، ومتحملا للواحق وتبعات اختياراته، وإقباله وإدباره.

إن الإنسان على النحو الذي سبق، إذ يمتلك الحرية ومعها المسؤولية، لدليل على أنه كائن أخلاقي، بل إنه الكائن الوحيد الذي ينفرد بهذه الصفة ضرورة؛ لأنها التجلي الأقوى لجوهر الإنسان وصفائه الكامن في علاقته الإيمانية التعبدية بالله سبحانه، وبدونها لا يمكن أن يكون الإنسان إنسانا، ثم لا يمكن أن يكون جديرا بمهمة الخلافة في الأرض؛ وبمعنى عكسي فإن فقد الحرية وانتفاءها، فقد وانتفاء للمسؤولية؛ وحين تزول المسؤولية ترتفع الأخلاق، وحين ترتفع الأخلاق، تنقلب صفوة الإنسان إلى كدرة تنخرم بها علاقته بربه وعلاقته بمثله، ويصبح مُحَقَّرا بين الناس.

أما كون شأن الحرية عظيم وخطير كما جاء في أول هذه الفقرة، فلأسباب ودواعٍ وملابسات، تُرَحِّلُ الحرية من موقعها الأصلي الابتدائي وتحيلها على حالتين: إما على حالة سمو وشموخ، فتكون وسام شرف ومكانة على صاحبها، أو على حالة وضاعة وصَغار فتكون وصمة عار ومهانة عليه؛ ويبدو منذ الوهلة الأولى أن الحالتين متناقضين رغم اتصالهما بنفس المسألة؛ ولعل هذا يثير سؤالا يمكن أن يَحُلَّ الجوابُ عنه غموض هذا التناقض؛ يقول السؤال: كيف يمكن أن تكون في الحرية، الدناءة والنبالة الخُلُقية؟ أو متى تكون الحرية محمودة مفروضة، ومتى تكون مذمومة مرفوضة؟

لقد مر جزء مهم من الإجابة عن السؤالين – وإن بشكل عرضي – في كلام سابق، لكن لجاذبية الحرية في حياة الناس، وحجم قيمتها في تفكيرهم، وقوة وطأتها على شعورهم؛ ولاحتمالها الضر والنفع، والقبول والرفض، والتنويه والتعيير والإطلاق والتقييد.. نزيد هنا المسألة توضيحا وبيانا وربطا بمجال الاقتصاد؛ فنبدأ بالجواب عن الشق الأول من السؤال وهو: كيف تكون الدناءة والوضاعة في الحرية، فتصبح وصمة عار، خطيرة مذمومة مرفوضة؟ ونبادر بالقول أولا: إن أي نظام اقتصادي، إنما هو مرآة المجتمع وانعكاس لفلسفته ومذهبه وعقيدته؛ تقرر هويته وطبيعته، وترسم خارطة طريقه، وتحدد أهدافه، وتؤطر حركية عمله؛ وإن النظام الاقتصادي السائد اليوم، ذو فلسفة رأسمالية مادية، تنطلق أساسا من الحرية الفردية

المطلقة، ذات شعلة ملتهبة من الرغبات والشهوات، يتجدد ويزيد توقدها باستمرار؛ وبالتالي فالحرية من هذا النوع، هي الرائد العملي وهي المؤشر الصحيح على إرادة الفرد الاقتصادي، وعلى طريقه الطويل نحو حياة اقتصادية يظنها مزدهرة آمنة؛ ورغم وجود تعريفات كثيرة ومتعددة للحرية الاقتصادية، إلا أنه يلاحظ تطابقا معلنا حول معناها وأبعادها والقصد منها، تجْمِله القاعدة المشهورة لأنصار المذهب الحر، المنادين بتحرير المعاملات والعلاقات الاقتصادية على أوسع نطاق : "دعه يعمل دعه يمر" ، والتي تبناها وشجع عليها وروج لها الاقتصادي الليبرالي آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) ؛ وتُفَصِّله عناصر المفهوم التي استنبطها منظرو الاقتصاد الحر من المقولة نفسها، والتي هي : حرية السوق والتجارة وحرية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد، وحرية اختيار الأنشطة الاقتصادية ووسائلها، من أجل تحقيق المصلحة وإشباع الرغبة الفردية، وأولوية الزيادة في الدخل والنمو، والتركيز على الإثراء بدل توزيع الثروة والعدالة . .

وإن الحرية بهذه المواصفات، تربط الأخلاق بأهداف وغايات مزيفة، لأنها أهداف حبيسة الجسد تلبي نداءات نزواته وشهواته، ولا تلتفت إلى صوت الضمير والدين؛ وعلى هذا النحو تصبح الأخلاق متطرفة في الاتصال بصاحبها، بحيث إليه يرجع الأمر كله، ويصبح همه المادي هو الذي يفصل في كل شيء، وصوت جسده تغلب عليه نبرة الطابع المنفعي الإشباعي، فلا يفتأ يردد بأن الخير والهناء كله يكمن في المتع واللذات؛ وأن الشر والألم كله في افتقادها؛ وبالتالي لابد من استفراغ الجهد والوقت في تحصيلها .

والحرية بهذا الشكل، تجعل الإنسان في نهاية المطاف، يعيش انشطارا خطيرا بين مكونيه الأساسيين: الروح والمادة، العلم والدين، الجوهر والمظهر؛ هذا الانشطار يقدم دليلا قاطعا وصريحا على الحضيض الأخلاقي الذي يعيشه أصحاب الفكر الغربي ومن معهم من "المستغربين" ؛ لأنهم استصغروا الأخلاق الطَّبْعِية، وانتهكوا الأخلاق التَّطَبُّعية واستبعدوا جميعها من عملية الاسترشاد والاهتداء بها، في عمليات الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع، واكتفوا بمعيار الربح الفردي، المألوف عند أصحاب مذهب المنفعة في الحكم على كل سلوك اقتصادي؛ هذا المذهب الذي لم يستطع عقلاؤه بتحليلهم العقلي للأخلاق إقامتها على أساس سليم، لأن أقصى ما وصلوا إليه هو إقامة نظام اجتماعي بقواعد سلوكية تضبطها قوة اللذة والألم؛ قوة تستميت في تلبية طلبات اللذة بكل سبيل، وتستميت في دفع مباغتات الألم بكل

سبيل؛ وهذا في الحقيقة يحول الحرية إلى عبودية[1]، لأن صاحبها لا يجاوز المعنى المادي الضيق لكيانه، ولا يرفع نظره إلى السماء ف" لا يهتم ولا يركز سوى على المحسوس امتلاكا واستهلاكا، ولا يرى وجوده في غيرهما، فضلا عن أنه يحول وجوده الإنساني إلى وجود بضائعي لا قيمة له، وبالتالي تنقلب حريته المزعومة إلى عبودية لأنه أصبح عبدا لما يملك"[2]، وبالضرورة لا يصل إلى قيمته العليا في الحياة، التي تتحصل من معرفة الدين وتمارس بالأخلاق؛ فيتعلم الإنسان حينئذ كيف يحيا، ولمن يحيا ويموت: **قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين** (الأنعام: ١٦٢).

أما الإجابة عن الشق الثاني من السؤال، الخاص بالحرية السامية المحمودة في الاقتصاد وباقي حياة الناس في المجتمع المسلم، التي تكون وسام شرف وعزة، فهي على نقيض الحرية بالطريقة التي تعيشها مجتمعات نيتشه وديكارت وسارتر وهيجل وكانط ومكيافيلي وآدم سميث وغيرهم من الحسيين الماديين؛ إنها حرية مقررة ومؤطرة بقول أعلم الخلق بالحق وأرحمهم بالخلق محمد **صلى الله عليه وسلم: دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض**[3]، إنها حرية تنتسب إلى الإسلام وتحمل جنسيته، بحيث أنها لا تنفصل عن مبادئ أخلاقه وتعاليم دينه، بل تعيش في كنفها وحمايتها، وتستمد منها قوتها وحقيقتها وحيويتها؛ وهذا الوجه الوضيء للحرية يرفض ذلك الانشطار، وينسف ذلك الصدام المزعوم بين المادة والروح، الذي يكرسه المذهب العقلي المنفعي حين يُعْظِمُ أمر الرغبات البيولوجية ويهمل الضروريات الروحية والمبادئ المتعالية، ويفسر ما هو أعلى بما هو أدنى، وما هو باق بما هو فان، في تغييب تام للمبررات الأخلاقية والأسس الدينية.

إن الإسلام أول داع للحرية وأقوى منافح عنها، لأنها شرط لإقامة الشريعة والحياة، والدين والأخلاق؛ ولأنها الهيئة التي تتوافق مع التركيب الوجودي للمسلم، المحكوم بالتكليف والمسؤولية، والتي تناسب حمله للمهمة الكبرى التي سيسأل عنها؛ وبالتالي فالحرية مناط التكليف والمسؤولية كما يقول

- (ينظر): الإسلام بين الشرق والغرب، علي عزت بيكوفيتش، تر: محمد يوسف عدس، ط:1، مؤسسة العلم الحديث، بيروت، 1994م، ص: 185[1]

56- عثمان المودن، الاقتصاد الإسلامي يتحدى: البعد القيمي والخلقي في المعاملات الاقتصادية، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، غير منشورة، الجامعة الإسلامية المفتوحة، جمهورية مصر العربية، إشراف الدكتور: عادل شوشة، 2016م، ص:23

[3] - حديث جابر رضي الله عنه، أخرجه الجماعة أصحاب الكتب الستة

الأصوليون؛ لكنها ليست بمعنى أن يفعل الإنسان ما يشاء كيف يشاء، ويدع ما يشاء أنى يشاء؛ وليست بمعنى أن يعيش البعض أسيادا والباقي عبيدا مذعنين؛ أي أنها ليست مطلقة مفتوحة بلا ضابط ولا قيد، بل هي حرية مقررة ضمن حدود معينة، بين اجتهاد العقل وحكم النقل؛ صاحبها لا بد أن يتحرر من ضغوط الغريزة فيترفع عن الدنايا ويعلو على سفاسف الأمور، ويتمسك بمعالي الأخلاق، فلا يأتي قوله وفعله إلا متقلبين بين الحق والواجب، وبين الأوامر والنواهي الشرعية، بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية.. فتكون هذه الحرية عنوانا بارزا للعدالة التي تربط أفراد المجتمع بأمتن الروابط من تماسك وألفة وتكافل وأخوة وتبادل للمصلحة.

وليس من محض الصدفة أن ينعت الاقتصاد الإسلامي بأنه اقتصاد قيمي اجتماعي، ذلك أنه غير معلوم منذ بداية تاريخ البشر في دين أو ملة أو فكر، اهتمام بما يسمى التكافل والعدالة الاجتماعية كاهتمام الإسلام بهما، وغير مخفي ما صنعت العدالة الاجتماعية في مجتمع الإسلام من تعاضد وتضامن وتآزر بين مختلف فئاته، وما أنتجت من خير وكفاية في العيش لمختلف أفراده، بغض النظر عن دينه ومعتقده وجنسه وحسبه.. فقد ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما افتتح خيبر وكانت مما أفاء الله عليه، عامل يهودها عليها على شِطْرِ ما يخرج منها من تمر أو زرع[1]، وفي الصحيحين أيضا أن الرسول **صلى الله عليه وسلم** كان في فرقة من جيشه يحتاجون الطعام، وكان يمر بهم رجل مشرك يسوق غنمه فيشتري منه الرسول الشاة بثمنها، مع أن الرسول **صلى الله عليه وسلم** معه القوة، وفي أشد احتياج للطعام؛ وعلى نفس النهج سار الخلفاء الراشدون وكل من تخرج في مدرسة الإسلام واستقى من معينها الصافي علما وعملا؛ فهذا عمر بن الخطاب يضع الجزية عن شيخ يهودي ضرير البصر، ويرضخ له بشيء من المنزل ويعطيه من بيت مال المسلمين[2]، ويمر رضي الله عنه من أرض الشام بقوم مجذومين من النصارى، فيأمر بأن يعطوا من الصدقات، وأن يجري عليهم القوت[3]؛ ويحل الجدب والقحط وتَعِزُّ اللقمة، وتنتشر المجاعة الشديدة بالدولة الإسلامية في عام سمي: عام الرمادة، فيكون عمر بن الخطاب أكثر الناس شعورا بالبلاء وتحملا لتبعاته ورعاية لمسؤولياته، فيبتني "دارا للدقيق" ويجعل فيها دقيقا وتمرا

[1] - (ينظر): السيرة النبوية، الإمام ابن كثير، تح: مصطفى عبد الواحد، مط: عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1965م، ج: 3، ص: 414 وما بعدها

[2] - (ينظر): كتاب الخراج، القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، دار المعرفة، بيروت، 1979م، ص: 126

[3] - (ينظر): فتوح البلدان، البلاذري، تح: عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، د.ت.ط، ص: 177

وزبيبا، يعين بها المنقطع وابن السبيل واللقطاء والمساكين والفقراء، ويحلف ألا يذوق لحما ولا سمنا ولا لبنا، مكتفيا بخبز سارد بزيت إلى أن يحيا الناس[1]، ويُعِدُّ رضي الله عنه ملاجئ ومآوي لإيواء ومعالجة اللاجئين القادمين إلى المدينة من كل ناحية.. ويقول قولته المشهورة:" كيف يعنيني شأن الرعية إذا لم يمسسني ما مسهم"[2].

كل هذا وغيره كثير، مما تنوء بحمله كتب السير والتراجم وأسفار تاريخ الإسلام، يدل دلالة قاطعة، أولا: على أن الإسلام ما جاء لسلب الحرية من معارضيه، ولا من مناصريه – بداهة – بل جاء ليضمن لهم أمنهم وحريتهم، ويرفق بضعيفهم، ويسد خلة فقيرهم، ويطعم جائعهم، ويكسو عاريهم، ويلين القول لهم، ويقيم العدل بينهم، ويصون أموالهم وعيالهم وأعراضهم وجميع حقوقهم ومصالحهم؛ على سبيل التلطف والرحمة لا على سبيل الخوف والذلة[3]؛ فكان هذا هو التفسير الذي أجمع عليه علماء الإسلام للبر الوارد في قوله تعالى: **لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم والله يحب المقسطين** (الممتحنة: ٨)،ولا يشك لبيب في أن ذلك راجع بالأساس إلى نبالة ومكارم الأخلاق[4]، وإلى القاعدة الأخلاقية المتينة التي تؤمن بالحرية وترفقها وتلزمها مبدأ العدل، وهو مبدأ لا ترسو سفينته إلا في ميناء الإسلام، ولا يضمن بقاءها دون خرق سواه؛ فبالعدل وليس بغيره، أعد الإسلام تربة خصبة تنبت فيها كل خصال الخير والعطاء، وبالعدل غَيَّرَ الإسلام مجرى الحياة وصحح مسارها، من خلال بناء مجتمع إنساني مصبوغ بصبغة الله: **ومن أحسن من الله صبغة** (البقرة: ١٣٨)، صبغة الدين القيم والأخلاق الكريمة المتجلية في الإنصاف والعدالة الاجتماعية بمعناهما الرحب، الذي يشمل الحقوق والالتزامات التي تمتزج فيها القيم المادية بالقيم الروحية. إذ الإسلام حين ربط الاقتصاد بقيم العدالة والحرية فإنه قصد ضمان القيمة المادية النفعية للعمل والإنتاج والاستهلاك والتداول والتوزيع، أي: لمعايش الناس وأموالهم وتجارتهم ومكاسبهم أفرادا ومجتمعات؛ وفي ذات الوقت

---

[1] - (ينظر): الطبقات الكبرى، ابن سعد الزهري، تح: علي محمد عمر، ط:1، الشركة الدولية للطباعة، مصر، 2001م، ج:3، ص:291 وما بعدها

[2] - تاريخ الأمم والملوك، ابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية بيروت، د.ت.ط، ج: 2، ص: 508

[3] - (ينظر): أنوار البروق في أنواء الفروق، القرافي، تح: محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد، ط:1، درا السلام، القاهرة، 2001م، ج:2، ص:702

[4] - المصدر السابق، نفس الصفحة

وقايتها من الفوضى والفتنة والفساد والظلم والاستغلال وكل المهلكات.. أي: مراعاة القيم الدينية والخلقية للمجتمع المسلم؛ وهذا يحصل – قطعا– بالتعاون والتكامل وليس بالصراع.

ويدل ثانيا: على أن الإسلام ما جاء ليلغي الماديات ويحجر عليها، لأنه دين واقعي عملي، يعلم أن الإنسان خلق من تراب فهمه في التراب؛ ولأنه يعلم أن الحضارة لا تبنى بالماديات وحدها، وإنما تبنى بالماديات والأخلاقيات جنبا إلى جنب، مع إعطاء الأولوية للقيم الإسلامية الفاضلة، والمشروعية الإسلامية في كل حركة اقتصادية، حتى يستقيم الإقبال على المسخرات الدنيوية وتضبط الميولات المادية، لأن الشريعة والأخلاق الفاضلة هي الجديرة بتجويد حياة الناس وتحقيق أمنهم الاجتماعي وضمان طيب حياتهم؛ وهكذا جاء الإسلام ليحرر الإنسان من سجن المادة ويجعله مالكا لها متحكما فاعلا فيها، وليس مغلوبا بها مملوكا لها، ويحدد له القيود المرتبطة باستعمالها؛ فشرع الحدود والكفارات وحث على الإحسان والصدقات؛ كما أنه جاء ليحيي فيه الميل الفطري إلى الخير، وليقيم له اعتباره الاجتماعي الحقيقي؛ ولذلك حمى الملكية، فمنع السرقة والتدليس والغش.. وأقر إعادة التوزيع، ففرض الزكاة وندب إلى العطاء والصدقة وفعل الخيرات، ونظم الميراث والسوق والمال، فلم يسمح بكنز المال والاحتكار والربا والتطفيف وجميع البيوع المحرمة؛ على اعتبار أن" السوق غير المقيدة ليست خيارا استراتيجيا إذ يصعب التغلب على الجشع والمخاطر الأخلاقية التي مثلت أداة قذرة خلال الأزمة والتي لم تخضع لأي ضابط أو رقيب"[1]؛ وكل هذا إنما يتم بتقوية المعرفة الدينية ثم ممارسة هذه المعرفة من خلال القيم الأخلاقية التي عبر الشارع عنها في آيات وأحاديث إخبارية كثيرة.

إن القيم الأخلاقية هي مقومات الوجود، وذروة سنام الأوامر التكليفية الإلهية، ولذلك كانت رؤية الإسلام للماديات وتعامله مع رغبات البشر وحاجاتهم مهمة موكولة للقواعد التشريعية والقيم الأخلاقية، إلى جانب باقي أمور دنياهم في مختلف المجالات؛ وقد أدت منظومة الأخلاق الإسلامية هذه المهمة أحسن أداء؛ فنظرت أولا إلى الرغبات والحاجات استنادا إلى ما جاء في معاجم اللغة ومعاجم ألفاظ القرآن والتفاسير وفي استخدام الفقهاء.. ووجدت أن الرغبة ليست هي الحاجة؛ إذ الرغبة شهوة لا تنقضي، بينما الحاجة افتقار واحتياج يقرب من معنى الضرورة، بل يساويه عند كثيرين من أرباب اللغة والفقهاء

[1] - العوران أحمد فراس ونعمت مشهور، اقتصاد الأمن الاجتماعي، إسلامية المعرفة، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد:92، سنة: 2018م، ص: 65

والمقاصديين، ولا سيما المالكية الذين استخدموا مصطلح الضرورة في موطن الحاجة واعتبروا الحاجة ضرورة مرعية، فقال إمام المقاصديين: " الحاجيات معناها أنها مفتقر إليها.. فإذا لم تراع دخل على المكلفين – على الجملة – الحرج والمشقة"[1]؛ وعلى هذا الأساس فإن الاقتصاد الإسلامي في تعامله مع (الرغبات) لم يقبل منها سوى المنخولة بمنخل القيم والأخلاق الإسلامية، المرتقية إلى درجة (الحاجات)، المندرجة تحت مفهوم الطيبات؛ وبالتالي فكل خبيث ضار محرم، إنما هو خارج عن إطار الحاجات المعتبرة المبرأة من التهافت والصراع؛ وهذا معناه أن الاقتصاد الإسلامي لا ينكر الرغبات بإطلاق، وفي نفس الوقت لا يقبلها بإطلاق؛ ولكنه يسعى لأن تكون كل رغبة مرفوقة ومتبوعة بحاجة تتحقق فيها المصلحة الشرعية في كل جواب الاقتصاد والمال والعمل.

خاتمة:

بعدما ظهر الحضيض الأخلاقي الذي تعيشه مجتمعات اليوم من قمة الرأس إلى أخمص القدم، وتبين ما نجم عنه من تكاليف باهظة على مستوى عموم حياة البشر بفعل "الحضارة" الغربية المادية، فقد بات مُلِحّا أكثر من أي وقت مضى الرجوع إلى الهدي الخلقي الموثوق المصدر والضامن القادر الأوحد على حل معضلات الاقتصاد وبلوغ ثماره كل الأطراف؛ والقبول والتمسك بالبديل المطروح منذ مدة، الذي تصوغه وتؤطره القيم والأخلاق الفاضلة التي جاء بها الإسلام؛ هذا الوضع الموبوء، كشف أن حقيقة الداء في الاقتصاد أخلاقية بالدرجة الأولى، كما أن حقيقة الدواء أخلاقية بنفس الدرجة كذلك، بمعنى أن المشكلة والحل معا لا يخرجان عن الإنسان نفسه؛ وهذا يفترض التذكير بأن الندرة والزيادة السكانية ليست لهما علاقة مباشرة بالمشكلة الاقتصادية؛ لكن لابد– طبعا– أن تكون أخلاق الدواء غير أخلاق الداء، وإلا صار الدواء أخطر من الداء نفسه؛ والمعنى أن انهدام الحضارة وفساد المجتمع يكون بالأخلاق الدنية، وأن بناء الحضارة وصلاح المجتمع يكون بالأخلاق السَنِيَّة.

والمثير للانتباه والمستحق للاعتراف والتقدير في نفس الوقت، هو أن هذه الكشوفات المؤكدة، جاءت من داخل الحضارة المادية الغربية، وعلى لسان منتسبيها ومنظريها؛ فهذا مؤرخ الحضارات الألماني، ألبرت شفايتزر يعترف بعدما أعياه النظر والبحث في تاريخ الحضارات ويعلنها بوضوح ودون تردد قائلا: " ولما

[1] - الشاطبي، الموافقات، تح: عبد الله دراز، دار الحديث، القاهرة، 2006م، ج: 2، ص: 267

بحثت في ماهية الحضارة وطبيعتها تبين لي في ختام المطاف أن الحضارة في جوهرها أخلاقية"[1]، ويزيد الأمر توضيحا وتوكيدا وتحذيرا فيقول: " وإذا أعوز الأساس الأخلاقي تداعت الحضارة حتى لو كانت العوامل العقلية والخلاقة أيا كانت قوة طبيعتها تعمل عملها في الجهات الأخرى"[2]؛ وهذا الاقتصادي البريطاني جون ستيوارت ميل، يقر قبله بقرن من الزمن بأن:" فن الاقتصاد لا بد أن يستند إلى افتراضات أخلاقية"[3]؛ بل إن الأمر زاد عن الاعتراف والاقرار والتحذير، ليصل إلى درجة البحث عن البديل والطلب الملح على القيم والأخلاق الفاضلة المحدد موطنها في بلاد الإسلام ومصدرها في شريعة الإسلام؛ تقول الفيلسوفة البريطانية كاثلين رين في بحثها (نحو كون حي): " الغرب بحاجة إلى بدء عصر جديد تبدؤه مقدمات فكرية جديدة تستعيد شمول المعرفة التي استبعدها العلم المادي بحيث يضاف إلى معرفة العالم المادي – الشهادة – معرفة عوالم التصور غير المادي – الغيب – التي تدور الآن في الشرق وتتخذ الروح والعقل أساسا للمعرفة"[4]؛ وأكثر من هذا وذاك، فإن هناك من توجه إلى أهل حضارة الشرق، حضارة المزج بين الأمن الجسدي والأمن الروحي، حضارة ابتغاء الدار الآخرة دون إهمال الحظ من الدنيا، حضارة البعد الجوهري الفريد في التكوين الإنساني الذي يجعل كل الممارسات الاقتصادية لا تحيد بأي حال من الأحوال عن الفضائل والمكارم الأخلاقية، منبها ومحذرا من مغبة الانبهار بالبريق الزائف لاقتصاد الغرب وحضارته؛ فهذا عالم النفس لويس روخاس، يقول بنبرة المهزوم المتحسر:" احذروا يا عرب يا مسلمون أن تخلطوا تصوراتكم بالتصورات الغربية فأنتم أهل حضارة عريقة لها مقومات لا تملكها حضارتنا.. لا تتطلعوا إلى الحضارة الغربية تطلع الممجد لها.. إنها ستبلى"[5].

والمسلم إذ يدرك هذه الحقائق ويعيش هذه المواقف، فإنه لا بد أن يحصل استواء فكري في عقله تجاه المسالة الأخلاقية، وأن يتفطن للفرق بين قاعدتين افتراضيتين: قاعدة اعتبار محدودية الموارد ولانهاية الحاجات(الرغبات)، والتي تؤول إلى ما آلت إليه في الاقتصادات الوضعية؛ وقاعدة: قد تكون الحاجات

---

[1] - ألبرت أشفيتسر، فلسفة الحضارة، تر: عبد الرحمان البدوي، مراجعة زكي نجيب محمود، المؤسسة المصرية العامة،د.ت، ص: 3

[2] - ألبرت أشفيتسر، المرجع السابق، ص: 4

[3] - جون ستيوارت ميل، نقلا عن: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي، محمد فتحي صقر، مرجع سابق، ص:32

[4] - كاثلين رين، عن كتاب: مناهج التربية الإسلامية، ماجد عرسان الكيلاني، ط:1، عالم الكتب، بيروت، 1995م، ص:133

[5] - لويس روخاس عن كتاب: مقدمات العلوم والمناهج، أنور الجندي،ط: 1، دار الأنصار، 1979م، مج:7، ص: 224

أكبر من الموارد؛ أو قد تقل الموارد الموجودة عن الحاجات المطلوبة؛ وهذا التفطن يجعله بعد ذلك، قادرا على تصور الأسباب الحقيقية للمشاكل الاقتصادية، وكل هذا قد وقفنا عنده وأفضنا فيه بما يسمح به المقام، في ما مضى من الصفحات؛ ليبقى المحمود هنا هو التأكيد على أن التعامل السليم مع قضية الموارد والحاجات لا يستقيم إلا باتقاء – جملة وتفصيلا – هذا الحضيض الأخلاقي الذي بلغه الفكر الاقتصادي الغربي، وفكر من والاه من المهزومين المغترين الذين يعبدون الله على حرف، وذلك وفق ما يأتي :

– استهجان القاعدة الأولى وقبول الثانية، لكن على أساس أن الإنسان نفسه، هو المتورط فيها بسبب انحرافه السلوكي من خلال انحراف الإنتاج وسوء الاستهلاك وإهدار الوقت والجهد وسوء الاستفادة من الطاقات البشرية، إذ لا فائدة من المال وإن كثر ومن الثروة وإن عظمت، إذا لم يكن لكل واحد نصيب منها، ولم تستوعب كل الناس وتسد حاجاتهم، وإذا لم تكن الأيادي العاملة فيها والموزعة لها صادقة أمينة عادلة.

– التمييز بين الحاجات والرغبات، فالحاجات أرزاق مشتركة مطلوبة، والرغبات مستعجلات مادية شهوانية مُغْوية وكلاهما يفهم معناه ويتحدد مقتضاه، من قول رسول الله **صلى الله عليه وسلم : أيها الناس اتقوا الله وأجملوا في الطلب فإن نفسا لن تموت حتى تستوفي رزقها وإن أبطأ عنها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب خذوا ما حل ودعوا ما حرم**[1] .

– إعمال قاعدة الاختيار بالتفضيل والترتيب والأولوية، بحيث تكون الحاجة الضرورية أولى من غيرها، وتكون الحاجة الآنية أفضل من الحاجة المستقبلية، وتكون الحاجة العامة العليا مقدمة على الخاصة الدنيا وهكذا.

– ضرورة ترشيد استعمال الموارد لكن بعيدا عن ضغوط الندرة، بل انطلاقا من مطلب العقول السليمة ومنظومة الأخلاق الفاضلة، ولذلك لم يكن تحريم الموبقات الاقتصادية كالإسراف والتبذير والبخل والشح مثلا، مرتبطا بنقصان الشيء أو زيادته، بندرته أو وفرته، ولو كان كذلك ما نهى الرسول **صلى الله عليه وسلم** المتوضئ عن الإسراف في الماء ولو كان على نهر جار، كما جاء في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص؛ وهناك شواهد كثيرة في القرآن والسنة على مثل هذه الأمور.

[1] - حديث جابر رضي الله عنه، أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب التجارات باب الاقتصاد في طلب المعيشة

– الاجتهاد في تحقيق الكفاءة الإنتاجية، وزيادة الأرباح ورفع مستوى التنمية، بالشكل الذي يلبي حاجات الناس ويزيد من تحسين شروط الحياة لكل الناس بالتوظيف الرشيد الكفء للموارد وتوجيهها الوجهة السليمة بالاستناد إلى مفاهيم إسلامية أخلاقية أساسية تدور كلها حول الحق والعدل ولا تزيغ عنهما..

– توجيه الحاجات الاستهلاكية والقدرة الشرائية لئن يكونا تحت سيطرة المصلحة العامة والمسؤولية الاجتماعية، وليس تحت سيطرة دواعي شهوة الجسد وهوى النفس، وهذا معناه: انتصار على الأنانية والظلم، وتحول إلى الإنسانية وحماية حقوق الضعفاء؛ ومعناه كذلك تكريس للمعنى والأداء الحقيقي للحرية في الاقتصاد والمال والعمل.

وكل هذا، لا يتحصل إلا بفهم سليم ومطاوعة دائمة للنداءات والهدايات الشرعية الواردة في النصوص الشرعية، وبإعمال المعايير الإسلامية والقيم العليا أو المقاصد العالية، كما سماها الطاهر بن عاشور من: حرية وعدل وسماحة ورحمة ومساواة وتضامن وابتغاء المصلحة وغيرها من تكاليف النظام الأخلاقي الإسلامي.

لأصل إلى آخر جرة قلم في هذه الجولة العلمية البسيطة عن الأخلاق والاقتصاد فأقول:

ليس أخطر على الاقتصاد والحياة من الحضيض الأخلاقي، وكفى به عنوانا لكل ضعف وتخلف؛ وليس أنفع للأمة من تحكيم شريعة ربها، وكفى بالبديل الأخلاقي الإسلامي عنوانا لكل إصلاح وازدهار؛ وما من مرض اقتصادي عرفته مجتمعات الأرض– منذ وجدت– إلا وكان بسبب أعطال وأعطاب في النظام الأخلاقي، ولن تنتهي الأمراض الاقتصادية ما لم تطلب العلاج من، وفي المصحة الأخلاقية الإسلامية.

المراجع:

– فهمي محمد علوان، القيم الضرورية ومقاصد التشريع الإسلامي، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989 م
– ابن القيم الجوزية، الفوائد، تحقيق أحمد علي سليمان، ط:1، دار الغد الجديد، المنصورة، مصر، 2005م
– ابن أبي الدنيا القرشي، كتاب الزهد أو ذم الدنيا كما جاء في المصادر، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط:1، دار ابن كثير، 1999م
– ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: بشار عواد معروف ومن معه، ط: 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م، ج:3
– الرازي، مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير، ط: 1، دار الفكر بيروت، لبنان، 1981م، ج: 14
– أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ط: 1، دار الفكر، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1324 هجرية، ج: 2،
– ابن تيمية، كتاب الإيمان، تحقيق جماعة من العلماء، دار ابن خلدون، الاسكندرية، د.ت.ط
– الأمير الصنعاني، إجابة السائل شرح بغية الآمل، تح: حسين السياغي وحسن الأهدل، ط:1، مؤسسة الرسالة، 1986م، ج:1
– ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ط: 3، مطبعة معارف لا هور، باكستان، 1977م
– الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك، تح: محيي هلال السرحان ومن معه، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م

- ابن القيم، مدارج السالكين، تح: محمد المعتصم بالله البغدادي، ط: 7، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2003م، ج:2
- ابن جرير الطبري، مصدر سابق، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: 1، دار هجر، القاهرة، 2001م، ج: 23
- ابن أبي زمنين، تفسير القرآن العزيز، تح: حسين بن عكاشة ومن معه، ط: 1، الفاروق الحديثة، القاهرة، 2002م، ج: 5
- ابن عطية، المحرر الوجيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ج: 5
- السعدي، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، تح: عبد الرحمان اللويحق، ط: 2، دار السلام، الرياض، 2002م
- سيد قطب، في ظلال القرآن، الطبعة الشرعية 32، دار الشروق، القاهرة، 2003م، ج:6
- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج: 29 – ج:26
- ابن قدامة، روضة الناظر، ط:2، جامعة الإمام، 1399 هجرية
- يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، ط:3، مكتبة وهبة، القاهرة، 2008م
- إسماعيل الفاروقي، التوحيد مضامينه على الفكر والحياة، ترجمة السيد عمر، دار البحوث العلمية، 2010م
- عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، دار البحوث العلمية
- السيد محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط: 2، دار التعارف للمطبوعات، بيروت
- ابن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، ط:1، دار يعرب، دمشق، 2004م، ج:1
- خالد التركماني، المذهب الاقتصادي الإسلامي، مكتبة السوادي، جدة، 1411هجرية
- العوران أحمد فراس، اقتصاد الأمن الاجتماعي: التحدي والاستجابة، ط:1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2014م،
- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد السلامة،ط:2، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م، ج:4
- أبو البركات النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تح: سيد زكريا، د.ط.ت، الناشر: مكتبة نزار مصطفى
- نخبة من العلماء بإشراف صالح آل الشيخ، التفسير الميسر، ط:2، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، 2009م،
- الشاطبي، الموافقات، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط:1، دار ابن عفان، 1997م، ج:1
- العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ط: 1991م، مكتبة الكليات الأزهرية، ج:1
- سامر مظهر قنطقجي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، كيف: أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف، عدد:117، فبراير 2022م
- علي عزت بيكوفيتش، الإسلام بين الشرق والغرب، تر: محمد يوسف عدس، ط:1، مؤسسة العلم الحديث، بيروت، 1994م
- عثمان المودن، الاقتصاد الإسلامي يتحدى: البعد القيمي والخلقي في المعاملات الاقتصادية، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، غير منشورة، الجامعة الإسلامية المفتوحة، جمهورية مصر العربية، إشراف الدكتور: عادل شوشة، 2016م
- الإمام ابن كثير، السيرة النبوية، تح: مصطفى عبد الواحد، مط: عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1965م، ج: 3
- القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، 1979م
- البلاذري، فتوح البلدان، تح: عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، د.ت.ط
- ابن سعد الزهري، الطبقات الكبرى، تح: علي محمد عمر، ط:1، الشركة الدولية للطباعة، مصر، 2001م، ج:3
- ابن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية بيروت، د.ت.ط، ج: 2
- القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق، تح: محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد، ط:1، درا السلام، القاهرة، 2001م، ج:2
- العوران أحمد فراس ونعمت مشهور، اقتصاد الأمن الاجتماعي، إسلامية المعرفة، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر،إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد:92، سنة: 2018م
- الشاطبي، الموافقات، تح: عبد الله دراز، دار الحديث، القاهرة، 2006م، ج: 2
- ألبرت أشفيتسر، فلسفة الحضارة، تر: عبد الرحمان البدوي، مراجعة زكي نجيب محمود، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر
- ماجد عرسان الكيلاني، مناهج التربية الإسلامية، ط:1، عالم الكتب، بيروت، 1995م
- أنور الجندي، مقدمات العلوم والمناهج، ط: 1، دار الأنصار، 1979م
- فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع.. خرافة الندرة، تر: أحمد حسان، عالم المعرفة، 1983م.